

التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية "دراسة تحليلية عن مصرف الصحاري التجاري 2013 – 2023"

*رضا منصور شيته، وليد رمضان سالم¹
¹كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

المخلص

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء للمصارف التجارية من خلال تقييم الأداء المالي لمصرف الصحاري التجاري؛ وذلك بتحليل أثر عوائد توظيفات البيوع المؤجلة والاستثمارات (الاستصناع ، المرابحة، المشاركة، المساهمات الاستثمارية) على الأداء المالي للمصرف، وتآلف مجتمع الدراسة من جميع مفردات التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة لمصرف الصحاري في ليبيا خلال الفترة 2013-2023 والبالغ عددها أربعة توظيفات، بواقع أربعة وأربعون مشاهدة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أهمها: أن التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة مجتمعة حققت تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية قوية ما نسبته 73.3% من الأداء المالي للمصرف؛ حيث اختلفت نتائج اختبار أثر لعوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة على الأداء المالي للمصرف من حيث درجة التأثير فكانت درجة التأثير أكبر في قياس إجمالي عوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة، فيما حقق الوعاء الاستثماري الخاص بالمساهمات الاستثمارية أعلى قوة تفسيرية حيث بلغت 32.1% مقارنة بعوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي للمصرف، البيوع المؤجلة، التوظيفات الاستثمارية، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة.

Investments of Deferred Sales and Their Impact on the Financial Performance of Commercial Banks"An Analytical Study of Sahara Commercial Bank 2013-2023

*Reda Mansour Sheta and Walid Ramadan Salem¹

¹Faculty of Economics and Political Science - University of Tripoli

Abstract :

The study aimed to evaluate the performance efficiency of commercial banks by evaluating the financial performance of Sahara Commercial Bank, by analyzing the impact of the returns on deferred sales investments and investments (Istisna'a, Murabaha, Musharakah, investment contributions) on the financial performance of the bank. The study population consisted of all items of investment investments for deferred sales. For the Sahara Bank in Libya during the period 2013-2023, which amounted to four appointments, with a rate of forty-four observations. The study reached several results, perhaps the most important of which is that the investment investments of deferred sales together achieved a significant impact and strong moral explanatory power, accounting for 73.3% of the bank's financial performance. The

results of testing the impact of returns on investment investments for deferred sales on the financial performance of the bank differed in terms of the degree of impact. The degree of impact was greater in measuring the total returns on investment investments for deferred sales. While the investment base for investment contributions achieved the highest explanatory power, reaching 32.1% compared to the returns on investment investments for other deferred sales.

Keywords: financial performance of the bank, deferred sales, investment investments, rate of return on equity, rate of return on investment investments for deferred sales.

المقدمة

أضحت المصارف الإسلامية ركناً من أركان النظام المالي، ومكوناً هاماً في مكونات الجهاز المصرفي خاصة في الدول التي تعمل وفق النموذج المختلط بين المصارف التقليدية والإسلامية التي أصبحت منافساً قوياً للمصارف التقليدية في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال استثماراتها وقيامها بدور الوسيط المالي؛ لتقدم أنموذجاً لا يقوم على معدل الفائدة في فلسفة عملها، ولاقت إقبالاً ملحوظاً بين سواء من قبل المستثمرين أو من قبل جمهور المتعاملين بشكل عام؛ وهو ما عزز من ثقة هؤلاء بها ومن تم زيادة حجم الودائع لديها للقيام بدورها المأمول سواء في مجال التنمية أو تحفيز الجانب الاستثماري من خلال حث أصحاب الفوائض المالية على الاستثمار في أدواتها الاستثمارية المختلفة؛ وبسبب العديد من الظروف الاقتصادية والمالية وحتى الأمنية - في بعض الأحيان أحياناً - حادت هذه المصارف عن هذا الدور التنموي ذا الأبعاد الاجتماعية والاستثمارية الذي ظهرت من أجله، وأثرت التوجه إلى الاستثمارات ذات الطابع التجاري؛ كالمراجحات الذي لا يتلاءم مع الاستثمار الحقيقي طويل الأجل لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية؛ فجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الأدوات والصيغ الاستثمارية المطبقة في مصرف الصحارى باعتباره أحد أهم أربع مصارف عاملة في ليبيا، وأول هذه المصارف الذي تحول بالكامل إلى نشاط الصيرفة الإسلامية. عليه سيتم في هذه الدراسة التعرف على توظيفات الأموال والاستثمارات المختلفة لمصرف الصحارى التجاري، وتقديم بعض الرؤى حولها من خلال تقييمها، واختبار أثرها على الأداء المالي للمصرف.

مشكلة الدراسة

تأسيساً على أحكام القانون رقم (1) لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام الذي وضع حداً لمرحلة من مراحل النشاط المالي المصرفي التقليدي المبني على معدل الفائدة، وفتح الباب على مصراعيه ليبدأ عهداً جديداً لنشاط الصيرفة في ليبيا مبني على أسس وضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية مما شكل تهديداً حقيقياً لوجود واستمرارية العمل المصرفي والمنظومة المالية التي تمثل شريان الحياة لدعم النشاط الاقتصادي والمشاريع التنموية؛ كونها مصدراً هاماً من مصادر التمويل لتلك الفاعليات الاقتصادية؛ مما أثار اهتمام الباحثان إجراء دراسة حول إمكانية المصارف التجارية العاملة في ليبيا تعظيم ربحيتها من خلال زيادة معدلات عوائد حقوق الملكية الناتجة عن الأرباح المحققة، اعتماداً على عوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة؛ لذا فإن الغرض من الدراسة هو بيان أثر معدل عائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة في ربحية المساهمين تطبيقاً على المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2013-2023)، ولتحقيق ذلك تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي والذي يمثل مشكلة الدراسة: ما حجم تأثير التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة على الأداء المالي لمصرف الصحارى التجاري؟

فرضية الدراسة:

تختبر فرضية الدراسة الرئيسية أثر متغير عوائد توظيفات البيوع المؤجلة والاستثمارات على أداء المصرف؛ حيث تختبر أثر عوائد توظيفات البيوع المؤجلة والاستثمارات على الأداء المالي للمصرف، وتمت صياغة هذه الفرضية بالصورة العدمية على النحو التالي:

H₀₁: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد توظيفات البيوع المؤجلة والاستثمارات على معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى.

يتفرع عن هذه الفرضية إلى أربع فرضيات فرعية؛ حيث تختبر الفرضية الفرعية الأولى أثر معدل عائد الاستصناع على معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى التجاري، وتم صياغة هذه الفرضية بالصيغة العدمية كما يلي:

H₀₁₁: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل عائد الاستصناع على معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى التجاري.

أما الفرضية الفرعية الثانية فتختبر أثر معدل عائد المربحة على معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى، وتم صياغة هذه الفرضية بالصورة العدمية كما يلي:

H₀₁₂: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل عائد المربحة على معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى التجاري.

وتختبر الفرضية الفرعية الثالثة أثر معدل عائد المشاركة على معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى، وتم صياغة هذه الفرضية بالصورة العدمية كما يلي:

H₀₁₃: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل عائد المشاركة على معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى التجاري.

وأخيراً الفرضية الفرعية الرابعة التي تختبر أثر معدل عائد الاستثمارات على معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى التجاري. وتم صياغة هذه الفرضية بالصورة العدمية كما يلي:

H₀₁₄: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل عائد الاستثمارات على معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى التجاري.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقييم أثر كفاءة الأداء المالي للمصارف من خلال تقييم الأداء المالي لمصرف الصحارى التجاري، وذلك بتحليل أثر معدل عوائد توظيفات البيوع المؤجلة والاستثمارات (الاستصناع، المربحة، المشاركة، المساهمة الاستثمارية) على الأداء المالي للمصرف.

2. تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بمستوى التنوع في تشكيلة توظيفات البيوع المؤجلة، والاستثمارات لمصرف الصحارى التجاري؛ بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التنوع في توظيفات البيوع المؤجلة والاستثمارات بشكل يحقق الأهداف التي أنشأ من أجلها مصرف الصحارى التجاري.

أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية الدراسة على المستويين العلمي والعملية وذلك على النحو التالي:

1. الأهمية العلمية للدراسة: تبرز الأهمية العلمية للدراسة من خلال استعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع؛ للتعرف على إمكانية التوفيق بين المستثمرين والمساهمين، باتباع أسلوب تمويلي استثماري يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، من شأنه إعطاء الفرصة الكافية للراغبين في الاستثمار والباحثين عن آلية شرعية تساعد في تحقيق هدفهم المنشود المتمثل في تنمية الأموال، وتوظيفها، وجني الأرباح المرجوة منها، وتلك الأهداف تتبلور في إطار خدمة المتعاملين في تحقيق أهدافهم، وفي الوقت نفسه تحقيق الربحية المقبولة لحملة الأسهم في المصارف التجارية الليبية.

2. الأهمية العملية للدراسة: تتبع أهميتها من أهمية الموضوع نفسه الذي يتناول كفاءة الأداء المالي للمصارف (مصرف الصحارى)، فضلاً عن ذلك أن الدراسات السابقة بتوظيفات البيوع المؤجلة غطت فترات قصيرة نسبياً، وتناولت تقييم توظيفات الأموال دون التطرق لدراسة أثر عوائد هذه التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؛ مما يعطي الموضوع أهمية خاصة، وبالتالي قد يقدم تحليل وتقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف بعض الرؤى لمتخذي القرار والمشرعين حول كفاءة أداء المالي للمصارف التجارية، وإمكانية استمرارها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من انشائها.

والجدير بالذكر أن لهذه الدراسة أهمية كبيرة للمصارف التجارية الليبية (عينة الدراسة)؛ لأنها أخذت بالاعتبار التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة وما يترتب عليها من تحقيق الأرباح للمساهمين (حملة الأسهم العادية).

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من جميع مفردات التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة لمصرف الصحارى في ليبيا خلال الفترة 2013-2023 البالغ عددها أربعة توظيفات، بواقع أربعة وأربعين مشاهدة.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة؛ لإجراء تحليل أثر كل من أثر معدل عوائد توظيفات البيوع المؤجلة والاستثمارات (الاستثمار، المراجعة، المشاركة، المساهمة الاستثمارية) كمتغير مستقل على الأداء المالي للمصرف، وبهذا تنقسم المتغيرات إلى متغير تابع يعبر عنه بالأداء المالي للمصرف، ومتغيرات مستقلة يعبر عنها بمعدل عائد توظيفات البيوع المؤجلة والاستثمارات.

وللتحقق من متغيرات الدراسة والمتمثلة في معدل عوائد توظيفات البيوع المؤجلة والاستثمارات (الاستثمار، المراجعة، المشاركة، المساهمة الاستثمارية) على الأداء المالي للمصرف له يتطلب استخدام المقاييس التالية:

1. الأداء المالي لمصرف الصحارى:

سيتم في هذه الدراسة التعبير عن الأداء المالي لمصرف الصحارى التجاري بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) الذي يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة (الكور، الفيومي، 2007). وبحسب وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضريبة}}{\text{(مجموع حقوق الملكية)}} = \text{العائد على حقوق الملكية (ROE)}$$

2. معدل العائد للتوظيفات الاستثمارية للبيع المؤجلة:

سيتم في هذه الدراسة حساب معدل العائد للتوظيفات الاستثمارية للبيع المؤجلة، الذي يساوي العائد مقسوم على الأصول، ويشمل هذا الحساب كلاً من التوظيفات الاستثمارية للبيع المؤجلة (الاستثمار، الاستثمار في المربحة، الاستثمار في المشاركة، والاستثمار في المساهمات الاستثمارية) ويحسب وفق المعادلات التالية: (البريكي، 2016)

$$\text{أ. العائد على الاستثمار للاستثمار} = \frac{\text{العائد على الاستثمار}}{\text{(مجموع الاستثمار)}}$$

$$\text{ب. العائد على الاستثمار للمربحة} = \frac{\text{العائد على المربحة}}{\text{(مجموع أصول المربحة)}}$$

$$\text{ج. العائد على الاستثمار للمشاركة} = \frac{\text{العائد على المشاركة}}{\text{(مجموع أصول المشاركة)}}$$

$$\text{د. العائد على الاستثمار للمساهمات الاستثمارية} = \frac{\text{العائد من المساهمات الاستثمارية}}{\text{(إجمالي المساهمات)}}$$

الدراسات السابقة

شهدت المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً على المستويين الأكاديمي والتطبيقي؛ لدورها الهام والمتنامي في تمويل المشروعات، وتقديم حلول استثمارية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وركزت العديد من هذه الدراسات على استكشاف الأساليب والآليات التي تتبعها هذه المصارف لتحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والتزامها بالمبادئ الإسلامية، وقد أبرزت الدراسات في هذا المجال عدة محاور أساسية، منها ما تناول الإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكم عمل المصارف الإسلامية، وتأثيره على بيئة الاستثمار، بينما سلطت دراسات أخرى الضوء على أداء المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية خاصة في فترات الأزمات المالية العالمية، كما تم تحليل الصيغ المالية المبتكرة التي تعتمد عليها هذه المصارف، كالمضاربة والمشاركة، ودورها في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة، وفيما يلي سرداً لأهم الدراسات التي تناولت موضوع صيغ الاستثمار الإسلامية وأثرها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؛ حيث تعتبر دراسة (البلتاجي، 1997) من أوائل الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع التي هدفت إلى وضع معايير لتقويم أداء المصارف الإسلامية، وتوصلت لعدة نتائج أهمها: إنه لا يوجد معايير محاسبية لاستخدامها في تقييم الأداء للمصارف الإسلامية، وأن صيغة المربحة هي الصيغة المفضلة لدى المصارف الإسلامية، وأن باقي الصيغ الأخرى كانت محدودة الاستخدام بسبب ارتفاع المخاطرة فيها، تلى بعد ذلك العديد من الدراسات لعل أهمها دراسة (الشرفا، 2024) التي هدفت إلى التعرف على أثر أدوات التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية

العاملة في فلسطين على كل من التمويل والاستثمار خلال الفترة 2011 - 2021، وذلك من خلال تقييم الدور الاستثماري للمصرف الإسلامي الفلسطيني، واستخدمت الدراسة عدداً من المعايير تضمنت مجالات توظيف الأموال، والأهمية النسبية لأدوات توظيف الأموال فيها، وحجم الموجودات وحجم التمويل والاستثمار، وحجم إيرادات الاستثمار وكذلك الأهمية النسبية لأنواع الودائع. واستنتجت الدراسة أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعتمد في توظيفها وتشغيلها لمواردها المالية المختلفة على المربحة للأمر بالشراء بشكل رئيس، بينما ضعفت نسبة الاعتماد على الأدوات المالية الأخرى كالمضاربة والمشاركة وغيرها؛ مما أدى إلى تدني حجم وتنوع دورها الاستثماري؛ بمعنى آخر يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في أداة التمويل بالمربحة على حجم التمويل والاستثمار في المصرف الإسلامي الفلسطيني. وبالمقابل فإنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتمويل في أداة التمويل بالمضاربة والمشاركة والمساومة والقرض الحسن وبطاقات الائتمان الإسلامية على حجم التمويل والاستثمار في المصرف الإسلامي عينة الدراسة. وهدفت دراسة (خليفة، ومحمدي 2022) إلى بيان أثر التمويل الإسلامي بصيغتي المضاربة والمشاركة على الربحية المتمثلة في معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية العاملة في السودان خلال الفترة 2013 - 2019 البالغ عددها 37 مصرفاً إسلامياً في تلك الفترة، وللبحث عن أثر محتمل لهذا النوع من التمويل على مؤشرات الربحية تم اعتماد منهجية التكامل المشترك ARDL باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمضاربة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة بالسودان، كما توصلت أيضاً إلى عدم وجود أي أثر للتمويل بصيغة المشاركة على الربحية للمصارف الإسلامية السودانية. وفي نفس السياق أيضاً هدفت دراسة (خليفة، عبدالرحمن 2022) إلى معرفة أثر التمويل بالصيغ الإسلامية القائمة على المشاركة على الأداء المالي ممثلاً في مؤشر العائد على الأصول للمصارف الإسلامية العاملة في الكويت خلال الفترة 2013 - 2019، وللبحث عن أثر محتمل لهذا النوع من التمويل على مؤشرات الربحية تم اعتماد منهجية التكامل المشترك ARDL واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل بكل من صيغة المضاربة على مؤشر العائد على الأصول للمصارف العاملة بالكويت، ووجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للتمويل بصيغة المشاركة على مؤشر العائد على الأصول للمصارف العاملة بالكويت. بينما هدفت دراسة (ملحم، واخرون 2021) إلى بيان دور صيغ التمويل المطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية في التمويل والاستثمار، من خلال تقييم الدور الاستثماري للمصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي الإسلامي الدولي، واستخدمت الدراسة خمسة معايير تضمنت مجالات توظيف الأموال في هذه المصارف، والأهمية النسبية لأساليب توظيف الأموال فيها، وحجم الموجودات وحجم التمويل والاستثمار، وحجم إيرادات الاستثمار، والأهمية النسبية لأنواع الودائع. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية الأردنية تعتمد في توظيف أموالها على أسلوبين رئيسيين هما التمويل بالمربحة، والتمويل بالإجارة المنتهية بالتملك، وتبتعد عن أسلوب المشاركة والمضاربة، مما أدى إلى محدودية دورها الاستثماري لارتباط المربحات بالتمويل التجاري قصير الأجل والأكثر أماناً، ويؤكد ذلك أن الإنشاءات وقطاع الإسكان استحوذ على النصيب الأكبر من استثمارات هذه المصارف، بينما كانت نسب التمويل متدنية جداً لقطاعي الصناعة والزراعة، كما نتج عن الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل بصيغة المربحة وصيغة البيع الأجل على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية الأردنية، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بصيغة المضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والقرض الحسن على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية الأردنية. وهدفت دراسة (الرقيعي، واخرون، 2020) إلى بيان أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف

الإسلامية العاملة في دولة فلسطين خلال الفترة الزمنية 2009 - 2018 ، وأجريت الدراسة على المصرف الفلسطيني الإسلامي، واعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أهمها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل المراجعة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في المصرف الإسلامي الفلسطيني، وهو ما يعتبر مؤشر جيد على زيادة الطلب على التمويل بالمراجعة للأمر بالشراء، مما قد يسهم في زيادة الاستثمارات في أصول المصرف الإسلامي الفلسطيني. وهدفت دراسة (غزاز، ممو ، 2019) إلى التعرف على مدى أهمية صيغ التمويل الإسلامي في دعم ربحية المصارف الإسلامية، وأجريت على كل من مصرف قطر الإسلامي، وتم الإشارة إلى تجربة مصرف البركة الجزائري، خلال الفترة 2007 - 2016، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى من الأرباح في مصرف قطر الإسلامي أتت من الصيغ القائمة على الملكية (المشاركة، المضاربة) على الرغم من أن المصرف يولي أهمية كبيرة لصيغة المراجعة بتخصيصه لها أكثر من نصف إجمالي أصول التمويل كونها الصيغة الأقل مخاطرة والأسرع دوراناً للسيولة وأكثر ضمانياً بالنسبة للعملاء. في المقابل فإن مصرف البركة يقدم صيغاً في أغلبها هي تمويل قصير ومتوسط الأجل تجمع بين السلم المراجعة والاستئصال والإجارة، وقد أسهم هذا التنوع في تحقيق نتائج سنوية إيجابية. إلا أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون مواكبة درجة التقدم للتجارب الرائدة من أهمها: عوائق التسيير، والتنظيم، والتدريب، والتأهيل، والكفاءة في اختيار الصيغ المثلى للتمويل. بينما هدفت دراسة (بودبوس، 2019) إلى معرفة تأثير تنوع صيغ الاستثمار والتمويل على الأداء المالي للمصارف الإسلامية متمثلة بمؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة، وذلك بالتطبيق على المصارف الإسلامية في كل من سوريا، السعودية، الإمارات، وقطر، معتمدة في ذلك على القوائم والبيانات المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة 2015-2018، وتوصلت الدراسة أن المصارف الإسلامية القطرية والإماراتية تقوم بتنوع صيغ الاستثمار والتمويل، بينما لم تقوم المصارف الإسلامية السورية والسعودية بتنوع صيغ الاستثمار والتمويل، إضافة إلى وجود أثر ذي دلالة معنوية لتنوع صيغ الاستثمار والتمويل في تحسين سيولة وربحية المصارف الإسلامية الإماراتية والقطرية، وعدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لتنوع صيغ الاستثمار والتمويل في تحسين سيولة وربحية المصارف الإسلامية السورية والسعودية. فيما هدفت دراسة (البريكي ، 2016) إلى بيان أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية ذات الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة لتلك المصارف في دولة الإمارات، مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم الواحد، وذلك خلال فترة الدراسة (2006-2015) وتم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي في إعداد الاطار النظري للدراسة والمنهج التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء بعض الاختبارات الإحصائية؛ وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية ذات الفروع أو النوافذ الإسلامية؛ مما يدل على نجاح المصارف التقليدية في الاستفادة من تجربة العمل المصرفي الإسلامي في تحقيق أهدافها. وأخيراً هدفت دراسة (دراسة الفاضلي، 2010) إلى تقييم صيغة المشاركة المتبعة في المصارف الإسلامية، وإظهار دورها في رفع عوائد المصارف الإسلامية، وتمثلت عينة الدراسة في مصرف دبي الإسلامي، مصرف البحرين الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي وذلك خلال الفترة الزمنية 2003 - 2007، واعتمدت الدراسة على بيانات القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة، واستخدمت الأسلوب الكمي لغرض تقييم البيانات الواردة في القوائم المالية عن طريق التحليل المالي باستخدام النسب المالية لإبراز الأهمية النسبية للصيغ الاستثمارية والعائد الناتج من هذه الصيغ، وغيرها من المؤشرات المالية ذات العلاقة بتقييم استثمارات المصارف الإسلامية بشكل عام. وتوصلت

الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أبرزها أن نسبة إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف كانت نسبة مرتفعة في المصارف عينة الدراسة حيث تخطت 100%، واعتمدت في ذلك بصورة كبيرة على أسلوب بيع المربحة؛ حيث استحوذ هذا الأسلوب على نصيب الأسد من جملة المبالغ المستثمرة بينما لم تحظ بقية الأساليب الأخرى إلا بنسبة هامشية وخاصة المضاربة. كما بينت الدراسة أيضاً محدودية استخدام صيغة المشاركة في مجال الاستثمار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مخاطرها، وعدم استيعاب تطبيقها من قبل الكثير من العاملين والمتعاملين.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها غطت فترة زمنية طويلة نسبياً بلغت حوالي 11 سنة لمؤسسة مصرفية تعتبر أحد المصارف الأربعة الكبرى في ليبيا وهي مصرف الصحارى التجاري، كما أنها غطت الفترة الزمنية منذ بدء سريان القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية سنة 2013 وحتى تاريخ آخر قوائم مالية تم اعتمادها من قبل مصرف الصحارى سنة 2023.

اختبار فروض الدراسة

يتم اختبار فروض الدراسة، من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على البيانات الخاصة بعينة الدراسة المتمثلة في جميع مفردات معدل عائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة لمصرف الصحارى التجاري خلال الفترة من 2013-2023؛ حيث تم حساب البيانات بشكل سنوي بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف، ويستخدم الباحثان في الدراسة التطبيقية كلا من أسلوب الارتباط المتعدد والبسيط لدراسة العلاقة بين المتغيرات، وأسلوب الانحدار المتعدد الذي يختص بدراسة متغير واحد يعرف بالمتغير التابع (Dependent) على متغير واحد أو أكثر، وتعرف بالمتغيرات المفردة التابع بمعلومية المتغيرات المستقلة (مؤمن، 2003، ص351)، وذلك للتعرف على تأثير معدل عائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة (المتغيرات المستقلة) على الأداء المالي (المتغير التابع)، فضلاً عن تحليل التباين واختباري T-Test, F- test لاختبار معنوية النماذج وصلاحياتها للتنبؤ.

التعريف بمتغيرات الدراسة:

أولاً: تطور حجم التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة لدى مصرف الصحارى التجاري عينة الدراسة:

شهدت التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة لدى مصرف الصحارى التجاري -محل الدراسة- تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة من العقدين المنصرمين؛ مما يؤكد على مفهوم الوعي المصرفي للمتعاملين مع المصارف التجارية، وتعزيز ثقتهم بهذه المصارف في استثمار أموالهم بكفاءة وفاعلية ومصداقية، وفي الجداول الثلاثة الواردة أدناه يظهر مدى تطور حجم التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة ومعدل عائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة، كذلك توضح معدل عائد حقوق الملكية ومعدلات نموها في مصرف الصحارى التجاري ضمن مدة الدراسة (2013-2023) كالتالي:

جدول 1 يوضح حجم التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة ومعدلات نموها (المبلغ بالملايين)

السنة	حجم الاستثمارات	معدل نمو الاستثمارات	حجم المشاركة	معدل نمو المربحة	حجم المربحة	معدل نمو المربحة	حجم المساهمات الاستثمارية	معدل نمو المساهمات %
2013	0		0		81,160,490		22,303,772	
2014	0	0	0	78	144,757,333	0	22,303,772	0.0%
2015	0	0	0	39	201,686,642	0	28,103,772	26.0%

السنة	حجم الاستثمار	معدل نمو الاستثمار	حجم المشاركة	معدل نمو المشاركة	حجم الربحية	معدل نمو الربحية	حجم المساهمات	معدل نمو المساهمات
2016	0	0	0	18	237,716,744	0	28,103,772	0.0%
2017	13,606,500	0	-	-11	211,060,492	0	28,103,772	0.0%
2018	21,046,878	55	-	-1	208,308,919	55	35,213,838	25.3%
2019	20,541,628	-2	332,847,646	-8	192,249,689	-2	368,279,117	945.8
2020	13,197,518	-36	5,831,136	-21	151,760,447	-36	41,225,991	-88.8
2021	2,749,144	-79	14,548,076	56	237,408,161	-79	49,809,942	20.8
2022	2,749,144	0	120,872,950	84	437,779,318	0	253,882,368	409.7
2023	20,483,259	645	49,059,658	135	1,029,124,430	645	111,633,690	-56.0
المتوسط	8,579,461		47,559,951		284,819,333		89,905,801	

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى التقارير السنوية لمصرف الصحاري التجاري 2013-2023

ثانياً: مقارنة الأداء المالي (الربحية) لمصرف الصحاري التجاري:

تعتبر النسب المالية من أساليب التحليل المفضلة والسهلة والبسيطة من حيث الفهم وإمكانية قراءة النتائج بيسر وتأن، إضافةً إلى كونها أداة فعالة في هذا المجال، لذا سيتم عرض مؤشرات الأداء المالي (الربحية) موضوع هذه الدراسة، ضمن مدة الدراسة (2013-2023)، كما في الجدولين (2-3) أدناه

جدول 2 يوضح معدل عائد التوظيفات الاستثمارية للبيع المؤجلة

السنة	معدل عائد الاستثمار	معدل العائد على الربحية	معدل عائد المشاركة	معدل عائد المساهمات
2013	0	1%	0	1.1%
2014	0	2%	0	1.1%
2015	0	2%	0	12.2%
2016	0	3%	0	2.2%
2017	12%	5%	0	1.6%
2018	2%	5%	0	2.5%
2019	36%	7%	0.14%	0.1%
2020	8%	8%	2.34%	2.8%
2021	53%	8%	2.75%	4.5%
2022	0%	4%	0.00%	0.8%
2023	0%	4%	0.02%	0.3%
المتوسط	13%	5%	0.21%	1.2%

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى التقارير السنوية لمصرف الصحاري التجاري 2013-2023

جدول 3 يوضح معدل عائد حقوق الملكية ومعدلات نموها

السنة	صافي الربح	حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل نمو حقوق الملكية
2013	36,834,238	339,723,714	11%	
2014	38,975,390	371,512,828	10%	9%
2015	11,890,635-	363,658,035	-3%	-2%
2016	11,439,361	375,097,396	3%	3%
2017	31,289,810	406,387,206	8%	8%
2018	14,966,972	421,354,178	4%	4%
2019	2,952,041	424,306,219	1%	1%
2020	7,776,354-	416,529,865	-2%	-2%
2021	21,279,945	437,809,810	5%	5%
2022	25,832,788	463,642,598	6%	6%
2023	16,390,356	402,002,185	4%	4%

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى التقارير السنوية لمصرف الصحارى التجاري 2013-2023
يمكن استخلاص أهم الفروقات والنتائج لمعدل عائد حقوق الملكية في مصرف الصحارى التجاري عينة الدراسة وذلك من خلال الجدول (3): معدل العائد لحقوق الملكية (ROE): بلغ متوسط معدل العائد لحقوق الملكية لمصرف الصحارى ، حوالي (4%) خلال مدة الدراسة 2013-2023، بينما كان معدل نمو حقوق الملكية حوالي (4%) ، وهذا يبين تذبذب في الأرباح التي يحققها المصرف.

ثالثاً: معدل عائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية:
يبين الجدول رقم 2 أثر معدل عائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة على الأداء المالي للمصارف التجارية- من الناحية النظرية - حيث يتوقع في الوضع الطبيعي، أنه كلما ارتفعت حصة عائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة واستغلالها بالشكل المدروس والأمثل؛ فإن النتيجة الحتمية لذلك هو ارتفاع ربحية المساهمين مقاسةً بمعدل العائد لحقوق الملكية.

وعلى النقيض من ذلك في حالة انخفاض عائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة أو سوء توظيفها واستغلالها؛ فإن ذلك سيفاقم من مشكلة إدارة السيولة مما يعني تكديساً للأموال، وهدراً في الموارد، وانخفاضاً في القوة الشرائية للنقود، مما ينعكس سلباً على ربحية المساهمين في مصرف الصحارى بانخفاض نصيب حقوق الملكية من الأرباح المحققة.

وببقى هذا كلام نظري يعتره النقص، ولكنه ينتظر ما يؤكد وهذا ما سوف نتأكد من صحته عبر التحليل الإحصائي.

النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضية الدراسة

يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلاتين التاليتين:

$$ROE = \alpha + \sum \beta_i(x_i) + \varepsilon \dots\dots\dots 1$$

$$ROE = \alpha + \beta_1(x_1) + \beta_2(x_2) + \beta_3(x_3) + \beta_4(x_4) + \varepsilon \dots\dots\dots 2$$

حيث يمثل المتغير التابع :

ROE = تمثل العائد على حقوق الملكية ويستخرج بقسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية ويعبر عنه بالأداء المالي لمصرف الصحارى التجاري.

α = المقطع الثابت للنموذج

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ = معاملات ميل الانحدار (حساسية معدل عوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة تجاه الأداء المالي).

وتمثل المتغيرات المستقلة بـ :

(x_1) = ويعبر عنه بمعدل عائد على الاستثمار في الاستصناع.

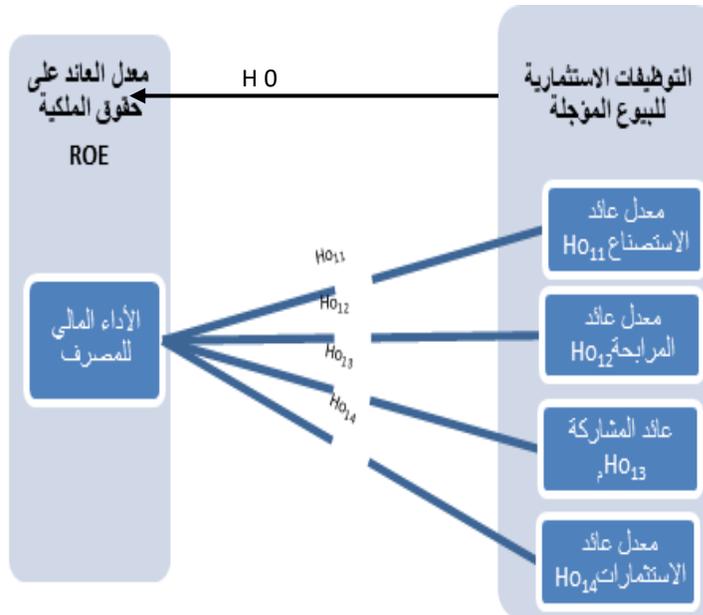
(x_2) = ويعبر عنه بمعدل العائد على الاستثمار في المربحة.

(x_3) = ويعبر عنه بمعدل العائد على الاستثمار في المشاركة.

(x_4) = ويعبر عنه بمعدل العائد على الاستثمار في المساهمات الاستثمارية.

(ϵ) = الخطأ العشوائي.

أنموذج الدراسة



شكل رقم (1)

نموذج الدراسة

التمهيد لاختبار فرضيات الدراسة

بداية وقبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، وحتى أستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج الاقتصادية وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها يفترض التحقق من شروط وفرضيات معاملات الانحدار، لضمان وجودة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة.

مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة

بناء على اختبار خاصية التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة لمتغيرات الدراسة التي أشارت له نتائج اختبار (K-S) Kolomogorov Smirnov حيث يستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة طبيعة توزيع البيانات المتاحة، هل تتبع هذه البيانات توزيعاً محدداً أم لا (جوده، 2008، ص220)، علماً بأن هذا الاختبار يستخدم لعدة توزيعات (الطبيعي، والمنتظم، والأسى، وبواسون)، اتضح أن جميع بيانات الدراسة تتبع خاصية التوزيع الطبيعي؛ وذلك وفق للاختبار الإحصائي (K-S) كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	Prob	Ho: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
العائد على حقوق الملكية (المالي)	ROE	0.999	√
العائد على الاستصناع	X ₁	0.238	√
العائد على المربحة	X ₂	0.985	√
العائد على المشاركة	X ₃	0.011	×
العائد على الاستثمارات	X ₄	0.249	√

من خلال الجدول السابق، يتضح أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية أقل من 5% ، ما عدا متغير العائد على المشاركة؛ فهو لا يتبع التوزيع الطبيعي.

تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة

يوضح الجدول أدناه رقم (5) نتائج معامل ارتباط سبيرمان الثنائي، لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين لا يتحقق بهما شروط التوزيع الطبيعي (جوده، 2008، ص190)، ومن خلال الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة معامل الارتباط يمكن الإقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة (والتي تؤثر على معاملات نماذج الانحدار في حال وجودها)

جدول رقم (5) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄
ROE	-0.152	0.340-	-0.189	0.462-
X ₁	1	0.870**	.0588	0.372
X ₂		1	**0.647	0.309
X ₃			1	0.506
X ₄				1

* مستوى معنوية 0.05 ، ** مستوى معنوية 0.1 .

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة المتمثلة في توظيفات البيوع المؤجلة الاستثمارية لمصرف الصحارى، ومن خلال تحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الأداء

المالي ومعدل عائد توظيفات البيوع المؤجلة الاستثمارية لمصرف الصحارى التجاري، وباستخدام معامل ارتباط سبيرمان، يتضح أن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه سالب؛ حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة في حدود (15.2%-) بين العائد على الاستصناع والأداء المالي وبين العائد على الاستثمار في المراجعة والأداء المالي (34%-)، و بين العائد على الاستثمار في المشاركة والأداء المالي (18.9%) و بين العائد على الاستثمار في المساهمات والأداء المالي (46.2%)؛ وبالتالي فإن هذه المتغيرات لم تحقق علاقة موجبة مع الأداء المالي لمصرف الصحارى التجاري، وسبب ذلك قد يرجع إلى إن العائد على توظيفات البيوع المؤجلة الاستثمارية قد حققت ضعف وتذبذب في العوائد المحققة، التي لم تؤثر في الأداء المالي بشكل إيجابي ومعنوي، كما يلاحظ من الجدول السابق إن العلاقة بين متغيرات توظيفات البيوع المؤجلة الاستثمارية المستقلة المتمثلة في العائد على الاستثمار للاستصناع والعائد على الاستثمار للمراجعة، والعائد على الاستثمار للمشاركة، والعائد على الاستثمار للمساهمات الاستثمارية لا تعاني من مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد فيما بينها؛ حيث كانت أقصاها في حدود 87% للعلاقة بين العائد على الاستثمار للاستصناع والعائد على الاستثمار للمراجعة، وبالنظر للارتباط بين متغيرات الدراسة نجد أن هناك ارتباط ضعيف بين متغيرات الدراسة؛ حيث الارتباط بين العائد على الاستثمار للمراجعة والمشاركة 64.7% والارتباط بين العائد على الاستثمار للاستصناع والعائد على الاستثمار للمشاركة 58.8% وبالتالي تشير هذه النتائج إلى قوة الارتباطات، وكذلك الارتباط بين العائد على الاستثمار المشاركة والعائد على المساهمات الاستثمارية 50.6%، الأمر الذي من خلاله يمكن استبعاد وجود مشكلة الاشتراك الخطي بين متغيرات الدراسة.

اختبار معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية

بداية وقبل فحص واختبار نتائج معنوية نماذج الدراسة لابد من توافر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS) ومن أهمها عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد الذي تم الكشف عن احتمال عدم وجوده من خلال نتائج معامل ارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة، وقبل تفسير نتائج الانحدار سيتم تنفيذ اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF) أكبر من 5 (جوده، 2008، ص279).

الجدول رقم (6) اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة

Tolerance	VIF	المتغيرات المستقلة
0.415	2.411	X ₁
0.346	2.893	X ₂
0.393	2.546	X ₃
0.833	1.200	X ₄

يوضح الجدول السابق رقم (6) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، ولكافة نماذج الانحدار؛ حيث يلاحظ أن جميعها أقل من 5؛ وبالتالي فإن النتائج تشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار القياسية للدراسة. كما سيتم فحص مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بواقي نماذج الانحدار المقدر، التي يؤثر وجودها على دقة المعاملات المقدره وتحيزها، وذلك باستخدام اختبار Durbin-Watson (DW) يستخدم هذا الاختبار لسهولة وإمكانية اعتماده في حالة العينات الصغيرة، ويعتمد هذا الاختبار على بواقي الانحدار المقدر، ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما، فرضية عدم التنص على انعدام الارتباط الذاتي،

والفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذاتي موجب (بخيث، 2009، ص198) ؛ حيث يوضح الجدول التالي رقم (7) نتائج اختبار DW الذي بينت نتائجه أن حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي (Normality)، باستثناء نموذج انحدار الفرضية الفرعية الثالثة التي تفحص الأثر بين العائد على الاستثمار للمشاركة والأداء العام، كما تشير النتائج إلى أن بواقى النماذج القياسية تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي؛ حيث تشير إلى أن قيمة DW تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي، وهي منطقة قبول فرض عدم، وذلك لكافة بواقى نماذج الدراسة القياسية كما موضح بالجدول (7).

جدول رقم (7) معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية

النماذج	DW	منطقة قبول الفرض	يتبع التوزيع الطبيعي	F_{test}	Prob	%R ²
الرئيسي	2.117	√	√	4.113	** 0.061	73.3
الفرعي الأول	1.730	√	√	0.103	0.755	1.1
الفرعي الثاني	2.025	√	√	1.810	0.211	16.6
الفرعي الثالث	1.726	√	×	0.474	.0509	5.0
الفرعي الرابع	1.358	√	√	4.262	0.069**	32.1

* مستوى معنوية 0.05 ، ** مستوى معنوية 0.1 .

ولفحص واختبار معنوية معادلات الانحدار المتعدد المقدر، واختبار الأداء العام لنماذج الانحدار (المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة) وقوتها التفسيرية، تم استخدام توزيع اختبار (F) عند مستوى معنوية 5% و 10%؛ حيث بينت النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (7) رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة لنموذج الدراسة الرئيسي ونموذج الدراسة الفرعي الرابع التي تنص على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد المساهمات الاستثمارية على الأداء العام للمصرف، وكان غير معنوي لنماذج الدراسة الفرعية الأول والثاني والثالث، والمعني باختبار الفرضيات التي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد الاستصناع والمراوحة والمشاركة على الأداء المالي للمصرف، وعليه يتم قبول فرضية الدراسة المتضمنة باختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية والثالثة، نجد أن معادلات الانحدار المقدر والمستخدم لاختبار فرضيات الدراسة لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (الأداء المالي) عند مستوى معنوية أقل من 5%، وأن معامل التحديد R^2 (القوة التفسيرية) يتمتع بمعنوية إحصائية أيضاً، والقوة التفسيرية لنماذج الدراسة القياسية في حدود ما بين 1.1%، و 73.3%، وهي عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعتبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنتها نماذج الدراسة القياسية) في التغير الحاصل في المتغير التابع. اختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضيات الدراسة

جدول رقم (8) معنوية متغيرات نموذج اختبار الفرضية الرئيسية

نموذج انحدار الفرضية الرئيسية	المعادلة
نموذج الفرضية الرئيسية	$\pi = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + E$
المتغيرات المستقلة	0.140
	(4.978)
	((0.003))*
Constant	

0.131	
(1.599)	X ₁
((0.161))	
1.998-	
(3.015-)	X ₂
((0.024))	
1.695	
(1.166)	X ₃
((0.288))	
1.001-	
(3.308-)	X ₄
((0.016))*	
**0.061	F
% 73.3	\bar{R}^2

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t ritio والقيمة بين () تشير إلى الاحتمال مستوى معنوية 0.05، * مستوى معنوية 0.1.

من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في توظيفات البيوع المؤجلة الاستثمارية لمصرف الصحارى لاختبار الفرضية الرئيسية الموضحة بالجدول السابق، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار في الجدول رقم (8) نلاحظ بأن متغيرات النموذج الرئيسي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% باستثناء المتغيرين الخاص بالعائد على الاستثمار للاستثمار للاستثمار، والعائد على الاستثمار للمشاركة الذي أشارت النتائج إلى عدم معنويتهم في تفسير الأداء المالي للمصرف، الأمر الذي من خلاله يتم قبول فرضية الدراسة فيما يتعلق بهذين المتغيرين وقبول الفرضيات البديلة للمتغيرات الأخرى التي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير العائد على الاستثمار للمرابحة ومتغير العائد على للمساهمات الاستثمارية على الأداء العام عند مستوى معنوية أقل من 5%، 1% ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج نجد أنه يفسر حوالي (73.3%)، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 10% بين العائد الاستثماري لتوظيفات البيوع المؤجلة الاستثمارية لمصرف الصحارى والأداء العام لمصرف الصحارى؛ مما يعنى أن توظيفات البيوع المؤجلة الاستثمارية كان لها تأثيراً إيجابياً، وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة (غزاز، ممو 2019).

ومن خلال الإدخال المتتابع للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في لتوظيفات البيوع المؤجلة الاستثمارية لاختبار الفرضية الفرعية الأولى للعائد على الاستثمار للاستثمار، والفرضية الفرعية الثانية للعائد على الاستثمار للمرابحة، والفرضية الفرعية الثالثة للعائد على الاستثمار للمشاركة والفرضية الفرعية الرابعة للعائد على للمساهمات الاستثمارية والموضحة في الجدول رقم (9)، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار الموضحة في الجدول (9)؛ حيث تشير نتائج نموذج كلا من الاستثمار في الاستثمار والاستثمار في المرابحة والاستثمار في المشاركة كان لهم أثر ضعيف على الأداء المالي، وليس لهم دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%، وهذه النتيجة متوافقة مع نتيجة كلا من (خليفة، محمدى، 2022)(خليفة، عبدالرحمن، 2022)(الرقيعي، 2020) حيث تشير نتائج الاستثمار في المساهمات الاستثمارية بأنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وله تأثير موجب على متغير الأداء المالي.

جدول رقم (9) معنوية متغيرات نماذج اختبار الفرضيات الفرعية

				نماذج انحدار
				الفرضيات الفرعية
				الأولي والثانية
				والثالثة والرابعة
ROE				المتغير التابع
الفرضية الرابعة	الفرضية الثالثة	الفرضية الثانية	الفرضية الأولى	المتغيرات المستقلة
0.064	0.047	0.076	0.045	
(4.096)	(3.088)	(2.710)	(2.764)	Constant
((0.003))*	((0.013))*	((0.024))*	((0.022))*	
			0.027-	
			(-0.322)	X ₁
			(0.755)	
		-0.755		
		(-1.345)		X ₂
		((0.211))		
	0.966-			
	(-0.688)			X ₃
	((0.509))			
-0.742				
(-2.065)				X ₄
((0.069))**				
%32.1	%5	%16.7	%1.1	R ²

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t ritio والقيمة بين () تشير إلى الاحتمال *مستوى معنوية 0.05 ، **مستوى معنوية 0.1.

يوضح معامل التحديد أن الاستثمار في المساهمات الاستثمارية يفسر حوالي 32.1% من الأداء العام، أما بالنسبة لنموذج الاستثمار في الاستصناع نجد أن متغير الاستثمار في الاستصناع لا يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وليس له أثر موجب على الأداء المالي، كما هو موضح من خلال معامل التحديد الذي يفسر حوالي 1.1% من التغيرات في الأداء المالي، أما نموذج الاستثمار في المربحة فكان له أثر ضعيف على الأداء المالي، وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (9) أن قيمة t للنماذج الأول والثاني والثالث ليس ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% و 10% وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب لعوائد الاستثمار في الاستصناع والمربحة والمشاركة على الأداء المالي لمصرف الصحارى، إما النموذج الرابع فإنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود

أثر موجب لعوائد المساهمات الاستثمارية على الأداء المالي للمصرف، وبذلك نلاحظ مما سبق أن البيوع المؤجلة الاستثمارية المكونة لتوظيفات الاستثمارية لمصرف الصحارى تؤثر وهي مجتمعة على الأداء المالي لمصرف الصحارى، وهي ذات تأثيراً موجباً على الأداء المالي، أما وهي منفردة فنجد أن تأثيرها ضعيف على الأداء؛ وعليه فإن القوة التفسيرية للمساهمات الاستثمارية كانت 32.2% والقوة التفسيرية، وهي أكثر تأثيراً من الاستصناع؛ حيث كانت القوة التفسيرية حوالي 1.1%؛ أما الاستثمار في المربحة فكانت تأثيرها ضعيفاً، وبمعنى آخر توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى 5% 10% بين العائد الاستثماري في القطاعات التالية؛ حيث كان تأثير المساهمات الاستثمارية على الأداء المالي ايجابياً عند مستوى معنوية 5%، أما تأثير الاستثمار في المربحة والمشاركة كان ضعيفاً وهو غير معنوي، وهذا يعني وجود مشكلة في هذه الاستثمار، وقد تكون أسباب هذه المشكلة ارتفاع قيمة المديونية لدى الغير، وهذا يعرض المصرف إلى عدم حصوله على السيولة الفورية اللازمة لرفع كفاءة الأداء المالي، ومعدلات الاستثمار أو قد تكون ضعف وتذبذب الأرباح التي يتحصل عليها المصرف من هذا الاستثمار، وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة (خليفة، محمدي، 2022).

النتائج

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء للمصارف من خلال تقييم الأداء المالي لمصرف الصحارى التجاري؛ وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر معدل التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة (الاستصناع، المربحة، المشاركة، المساهمة الاستثمارية) على الأداء العام لمصرف الصحارى، ومن أهم النتائج والتفسيرات التي تم الوصول إليها من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات ما يلي:

1- من خلال العلاقات يتضح أن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه سالب؛ حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود (15.2-%) بين العائد على الاستصناع والأداء المالي وبين العائد على الاستثمار في المربحة والأداء المالي (34-%)، والعلاقة موجبة بين العائد على الاستثمار في المشاركة والأداء المالي (18.9%) وبين العائد على الاستثمار في المساهمات والأداء المالي (46.2%)؛ وبالتالي فإن هذه المتغيرات لم تحقق علاقة موجبة مع الأداء المالي لمصرف الصحارى، وسبب ذلك قد يرجع إلى إن العائد على توظيفات البيوع المؤجلة الاستثمارية قد حققت ضعف وتذبذب في العوائد المحققة التي لم تؤثر في الأداء بشكل إيجابي ومعنوي.

2- حققت معدل عائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية قوية، إذ أصبح يفسر ما نسبته 73.3% من الأداء المالي للمصرف.

وعليه تم رفض الفرضية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل عوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة على الأداء المالي، وهذه النتيجة توافقت مع ما جاء في دراسة (غزاز، ممو، 2019).

3- بخصوص الفرضيات الفرعية الأربعة، تم التوصل إلى نتائج مفادها:

أ. قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد الاستصناع على الأداء المالي للمصرف، وهذه النتيجة توافقت مع ما جاء في دراسة (ملحم، واخرون، 2021)

ب. قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد المربحة على الأداء المالي للمصرف، وهذه النتيجة لم تتوافق مع ما جاء في دراسة (ملحم، واخرون، 2021)

ج. قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد المشاركة على الأداء المالي للمصرف، وهذه النتيجة توافقت مع ما جاء في دراسة كل من (ملحم، وآخرون، 2021) ودراسة (خليفي، محمدي، 2022) ودراسة (خليفي، عبدالرحمن، 2022)

د. رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد المساهمات الاستثمارية على الأداء المالي للمصرف.

4- اختلفت نتائج اختبار أثر عوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة على الأداء المالي للمصرف من حيث درجة التأثير؛ حيث كانت درجة التأثير أكبر في قياس إجمالي لعوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة، وهذه النتيجة توافقت مع ما جاء في دراسة (غزاز، ممو، 2019).

5- حقق المساهمات الاستثمارية أعلى قوة تفسيرية؛ حيث بلغت 32.1% مقارنة بعوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة الأخرى.

التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1- من خلال تحليل الارتباط تبين إن عوائد التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة لم تحقق علاقة موجبة مع الأداء المالي لمصرف الصحارى، وبالتالي يوصي الباحثان بزيادة الاهتمام بهذا التوظيفات الاستثمارية للبيوع المؤجلة من حيث التركيز على إدارته بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وإعادة هيكلة وتنظيم هذا التوظيفات بشكل يجعلها تسهم بشكل مهم وإيجابي في الأداء المالي للمصرف، بحيث تحقق معدلات أداء أعلى تسهم في التأثير الإيجابي على الأداء المالي للمصرف.

2- العمل على توجيه إدارات المصارف التجارية للعمل على إيجاد علاقة تكاملية تنموية بالاعتماد على توظيف واستغلال أموال المصرف وأموال المودعين في أوجه تمويلية واستثمارية تعود بالنفع على المجتمع وعلى المصرف وعلى العملاء؛ مما يعزز فرصها في البقاء والنمو واحتلال الحصة السوقية الأكبر ضمن منظومة العمل المصرفي.

3- يجب أن يتجه الأداء المالي للمصرف إلى استثمارات أخرى ذات كفاءة تحقق عوائد مرتفعة تعوض مخاطرها بشكل متوازن؛ حتى يستطيع المصرف تحقيق معدلات أداء مرتفعة، ومعدلات نمو تسهم في ضمان قدرته على سداد التزاماته تجاه المودعين في الأجل الطويل.

المراجع باللغة العربية

الكتب

1 . بخيث، حسين علي- الاقتصاد القياسي، (الأردن: دار اليازوردي، 2009)

2 . جوده، محفوظ- التحليل الإحصائي، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008)

الدوريات والرسائل العلمية

1 . البريكي، صبران، أثر استخدام صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية - دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2016

2 . البلتاجي، محمد ابراهيم ، 1997 ، معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، القاهرة، مصر، 1997

- 3 . الرقيعي، أبوبكر، وآخرون، أثر التمويل بالمرابحة للامر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني للسنوات 2009-2018) ، مجلة الجامعي، نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس، العدد 31 ، مارس 2020
- 4 . الشرفا، ياسر عبد طه ، أثر أدوات التمويل الإسلامي على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، المجلة العربية للإدارة، مجلد 44 ، العدد 3 ، سبتمبر 2024
- 5 . الفاضلي، عبدالله رجب، المشاركة ودورها في رفع عوائد الاستثمار في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على مصرف دبي الإسلامي ومصرف البحرين الإسلامي وبيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2003-2007)، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم التمويل والمصارف، جامعة طرابلس، 2010
- 6 . الكور، عزالدين مصطفى، ونضال الفيومي- أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث العدد الثالث، 2007
- 7 . خليفي، جمال، عبدالقادر عبدالرحمن، أثر التمويل بالمضاربة والمشاركة على الربحية البنوك الإسلامية - حالة السودان - في الفترة 2013 - 2019، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 8 ، العدد 1 ، أبريل 2022
- 8 . خليفي، جمال، عبدالقادر عبدالرحمن، أثر التمويل بالمضاربة والمشاركة على ربحية البنوك الإسلامية العاملة في الكويت خلال الفترة 2013 - 2019 ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة المجلد 16، العدد 1 ، 2022
- 9 . دبوس، بشار، تنويع صيغ الاستثمار والتمويل وأثرها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف السورية والإماراتية والقطرية والسعودية)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي لإدارة الاعمال، دمشق، سوريا، 2019
- 10 . عزاز، خولة ، سعيدة ممو، صيغ التمويل الإسلامية كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6 ، مارس 2019
- 11 . ملحم، ميساء ، وآخرون، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الاستثمار، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية مجلد 29، عدد 3 ، يوليو 2021 ، فلسطين